مفهوم المسئولية عند الشباب الجامعي في المجتمع الأردني ودعوة لتعليم المسئولية في التربية المدرسية

محمد محمود الخوالدة *

* حصل على الدكتوراه في التربية (فلسفة تربية ومناهج) من جامعة القديس يوسف عام ١٩٧٥
يعمل أستاذا بدائرة التربية ـ جامعة اليرموك ـ الأردن .

الملخص

أجريت هذه الدراسة على عينة من الشباب الذين يتابعون تعليمهم العالي في جامعة اليرموك، بلغت ١٤٠ فردا، ٩٦ من الذكور، و٤٤ من الإناث، وتمّ اختيارهم بطريقة عشوائية.

واستخدم الباحث المنهج المسحي التحليلي للتعرف على آرائهم حول مفهوم المسؤولية. وتم تسجيل الآراء بوساطة آلات التسجيل المحمولة في أثناء مقابلات فردية وجماعية نظمت لهذه الغاية، وجّه فيها الباحث مجموعة من الأسئلة حددت مسبقا لهذه الدراسة. ويمكن أن نستخلص بأن هذه العينة من الشباب الجامعي في المجتمع الأردني تفهم المسؤولية على أنها النهوض بالأمانة.

وهي على ثلاثة أنواع: المسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الاجتماعية، وفي إطار التفاضل بين هذه المسؤوليات، فإنهم يفضلون التعايش مع المسؤولية القانونية وليس المسؤولية الأخلاقية، لأن المسؤولية القانونية في نظرهم نسبية متغيرة تراعي الظروف الذاتية والخارجة، لهذا فهي أيسر على الإنسان من المسؤولية الأخلاقية، التي لا تراعي عوامل التغير في الظروف الاجتماعية. ولم يميز الشباب بين إدراك المفهوم الصحيح للمسؤولية المعنوية التي تتراوح بين الاحترام والاحتقار، علاوة على أنهم لم يتفهموا ما ينطوي على المسؤولية الاقتصادية من إجراءات تعويضية. كما يدركون بأن أهم خصائص المسؤولية هي: سلامة القوى المدركة (العقل)، والمعرفة، ووجود الأنظمة والقوانين، وسلطة للتقييم والحكم، وان المسؤولية هي مطلب لوجود الحياة العاقلة داخل المجتمع، ولكنها تتفاوت بين الأفراد بتفاوت مراكزهم الاجتماعية، وان السلطات التي تشتغل داخل المجتمع، هي: سلطة الدولة، التي تتمثل في (السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية) بالإضافة إلى السلطة الإلهية التي تكمن في وجدان الإنسان وقلبه، والسلطة الأخلاقية التي تستند إلى معايير إنسانية وقيمية معيّنة. ويفرقون بين المسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية، فيعتقدون بأن السلطة القانونية تزول مع الزمن، أما السلطة الأخلاقية فهي باقية تلاحق الإنسان باستمرار، وأن المسؤولية لا تنتقل من فرد إلى آخر، وان الظروف القاهرة التي تواجه الإنسان في البيئة قد تخفف من المسؤولية التي قد تترتب على الفرد، ولكن المسؤولية لا تترتب على الفرد لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية، عندما يكون مصابا بلوثة عقلية، أو قاصرا (طفلا) لم يبلغ أشدّه. والمسؤولية عندهم قيمة أساسية لصيانة الفرد والمجتمع، ولا بد من إدخال مفهوم المسؤولية ومعانيها وخصائصها ودرجاتها وشروطها ضمن البرامج التربوية والمناهج الدراسية، وغير ذلك من برامج ثقافية لتنشئة الإنسان في إطار فطرته الأصيلة لتحقيق المجتمع الإنساني المسؤول.

مقدمة

تمثل المسؤولية إطلاقا موضوعا مهما في المجتمعات الإنسانية عامة، ويزداد تقدير هذه المجتمعات للمسؤولية، كلما كانت على درجة متقدمة في التنظيم الاجتماعي، الذي يتطلب تشريعات وأحكاما خاصة لضبط ألوان النشاط الإنساني فيه، سواء أكانت هذه النشاطات اجتماعية أم دينية أم أخلاقية أم اقتصادية أم مهنية أم تجارية أم غير ذلك من نشاط يرتبط بالفعل الإنساني داخل المجتمع.

فالمسؤولية عادة لا تترتب إلا على فعل يقوم به الإنسان، في إطار اجتماعي منظم، لأن المسؤولية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان وفعله في صيغته الفردية أو الجماعية. ولكن الفعل الذي يقرن بالمسؤولية ينبغي أن يتم في إطار من الشروط التي توفر الشعور بالحرية وبدائل الخيارات أمام إرادة الإنسان في اختيار الفعل، كل ذلك من أجل وضع الإنسان في بيئته الطبيعية التي تمكنه من تسويغ وجوده على هذا الكوكب لغرض إعمار الأرض وعبادة الله.

وتعد المسؤولية قضية حيوية لارتباطها بمهمة تحديد الأفعال والممارسات وحالة الاستعداد، وما يترتب على أفعال الإنسان هذه من نتائج إيجابية أو سلبية داخل الكيان الاجتماعي. ولهذا فإن تربية الإنسان على تحمل مسؤولياته تجاه ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال، يعد مسألة في غاية الأهمية لتنظيم الحياة داخل المجتمع الإنساني. فإن تَحَمَّلَ الأفراد الإنسانيون مسؤولياتهم، ونتائج أعمالهم، تستقر حياتهم وتسود الطمأنينة فيما بينهم فيستمتعون بالعدل، ويشعرون بالأمن النفسي والاجتماعي في حياتهم الخاصة والعامة، ويخلقون في كيانهم الاجتماعي شفافية الحساسية نحو المسؤولية، وهذا يعينهم على اختيار السلوك الأمثل، بفضل ما تشيعه حساسية المسؤولية في نفوس الأفراد من حذر وحرص ودقة ووعي واهتمام ومشاركة، تجاه ما يقومون به من أفعال وأعمال، وهم يمارسون أدوارهم الاجتماعية. وعلى ذلك فإن موضوع تحديد مفهوم المسؤولية عند فئة الشباب داخل المجتمع الأردني، أمر له دلالته الاجتماعية في تنشئة هؤلاء الشباب على الاعتراف بما يصدر عنهم من أفعال، لتكوينهم نفسياً واجتماعياً وأخلاقياً، لتحمل ما يترتب على أفعالهم من نتائج، وهم يمارسون حياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو الأخلاقية أو المهنية داخل الكيان الاجتماعي في المجتمع الأردني، ولهذا كله فإن موضوع المسؤولية يصبح قضية تربوية واجتماعية وأخلاقية وقانونية ودينية وقيمية، تستدعي الاهتمام بها داخل البيئات الاجتماعية عامة، لما تنطوي عليه من دلالات قيمية لحياة الإنسان.

أهداف الدراسة وأهميتها

ترمي هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المسؤولية بأبعادها المختلفة عند عينة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ ـ ٢٥، وهم فئة من الشباب الذين يتابعون تعليمهم العالي في الجامعات الأردنية، وبالتحديد في جامعة اليرموك، إحدى الجامعات الأردنية، وذلك للتعرف على موقف هذه الفئة من الشباب الجامعي نحو التزامهم بما يفعلون داخل المجتمع، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات وجزاءات. بالإضافة إلى الكشف عن طبيعة الدور الاجتماعي الذي يمثله هؤلاء الشباب

داخل المجتمع، علاوة على إلقاء الضوء على جوانب من المنظومة القيمية التي تتحلى بها هذه الفئة من الشباب، وهم يعيشون حياتهم داخل المجتمع. كما أن هذه الدراسة على درجة كبيرة من الأهمية لتفسير العديد من الظواهر السلوكية التي يمارسها أفراد هذه الفئة داخل النظام الاجتماعي، لعل ذلك يساعدنا في تجديد الخطط والسياسات التربوية والاجتماعية التي تتوجه نحو تربية الأجيال وإعدادهم.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الأجابة عن مجموعة من الأسئلة الأساسية التي تتعلق بمفهوم المسؤولية، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- ما معنى المسؤولية عند عينة من الشباب الذين يتابعون تعليمهم الجامعي داخل المجتمع الأردني؟
- هل يدرك هؤلاء الشباب أن للمسؤولية أنواعا وما هي هذه الأنواع التي يدركونها؟
- ما خصائص المسؤولية، وما هذه الخصائص في مفهومهم؟
- ما إدراكهم لدرجات المسؤولية عندما لا تتوافر الشروط والخصائص؟
- ما مفهومهم نحو صلة المسؤولية بالوجود الشخصي، وصلتها بالظروف والإمكانات؟

محددات الدراسة

تحدد نتائج هذه الدراسة بالعينة التي تم اختيارها من فئة الشباب الذين يتابعون تعليمهم العالي في جامعة اليرموك، لذا فإن هذه النتائج صالحة فقط للتعميم على المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة، والمجتمعات المماثلة.

التعريفات الإجرائية

تشتمل هذه الدراسة على عدد من المصطلحات، وفيما يلي تعريفات إجرائية لهذه المصطلحات، لتكوين لغة مشتركة حول ما تحمله من دلالات.

المسؤولية: ويقصد بها إقرار المرء بما يصدر عنه من أفعال واستعداده العقلي والنفسي لتحمل ما يترتب عليها من نتائج.

المسؤولية القانونية: وهي المسؤولية التي تحدد وفقا لنصوص القوانين الوضعية الإنسانية، وتتعلق بالأفعال الظاهرة، سواء منها ما تم حدوثه وما هو في طريق الحدوث.

المسؤولية الأخلاقية: وهي المسؤولية التي تتحدد وفقا لمبادىء الله أو مفاهيم الضمير، وتتعلق بالأفعال التي يكون فيها الإنسان مسؤولا أمام ضميره، وأمام الله، وأمام القيم الإنسانية، وتتضمن النوايا (الأفعال الباطنية).

خصائص المسؤولية : وهي الشروط والخصائص التي يعمل وجودها على تحقيق المسؤولية .

وجودية المسؤولية : أي ضرورة المسؤولية لوجود الإنسان لكي يحقق وجوده وامكاناته باختياره الفعل من وسط البدائل المتاحة .

المسؤولية تتطلب الحرية : أي ضرورة شعور الإنسان بالحرية ، وهو يختار الفعل ، لكي تترتب عليه المسؤولية ، إذ لا مجال للمسؤولية في عالم تسوده الجبرية والقهر .

سلامة القوى العقلية : ضرورة سلامة القوى المدركة لاختيار الفعل المسؤول ، فالمجانين لا يتحملون مسؤولية أفعالهم لانعدام الإرادة عند الاختيار .

المسؤولية تتطلب المعرفة : معرفة القوانين التي تتحكم بالحياة المدنية ، أو معرفة القيم التي تتحكم بالأخلاق .

المسؤولية تتطلب مراقبة : ويقصد بها السلطة التي تراقب أفعالنا ، وهي السلطة الإدارية في الاعتبار القانوني ، والسلطة الإلهية والضمير في الاعتبار الأخلاقي .

درجات المسؤولية : ونعني بها طبيعة المسؤولية التي تترتب على الفعل عندما لا توجد الخصائص والشروط بصورة كلية أو جزئية .

ضآلة الحرية : وهي الظروف القاهرة الفيزيائية أو العقلية التي تخفف من حرية الإنسان ، وترغمه على أداء أفعال ما كان له أن يؤديها لو كان مطلق الحرية .

أدب الدراسة : خلفية نظرية

يقصد الباحث من الأدب الذي نعرضه في هذا المقام توضيح فكرة المسؤولية والكشف عن مكانة هذا الموضوع في المجتمعات الإنسانية .

إن المسؤولية التي نتحدث عنها لا تدل على علاقة واقع ، بل على علاقة حق يقرره الشخص ، وهي استعداد فطري للمقدرة على أن يلزم المرء نفسه ، وأن يفي بالتزامه بجهده الشخصي ، وبهذا فإن المسؤولية سمة يأخذها الإنسان عن ذاته (دراز ، ١٩٧٣ : ١٣٧) . والمسؤولية ليست مسألة مطلقة ولكنها ذات ارتباط أساسي بالقانون ، سواء أكان قانون الطبيعة بطريقة قدرية على نسق واحد ، أم القانون الإنساني الوضعي أم الديني أم الأخلاقي . وان المسؤولية من خصائص الإنسان وحده ، لذا فإن مسؤولية الإنسان تقع في إطار الممكن ، وهي في إطارها الطبيعي مجرد طلب لموقف . فالإنسان كائن مسؤول بصورة طبيعية ، من قبل أن يجعل نفسه مسؤولا أخلاقيا (دراز ، ١٩٧٣ : ١٣٩) . وإذا كانت

المسؤولية قضية لصيقة بالانسان دائما وبصورة طبيعية ، فإن ذلك لا يعني أن نكون على وفاق معها بالضرورة، فمن أجل أن نتحمل التزاماتنا يجب أن يكون لنا الخيار في أن نبقى مخلصين لها أو مخلّين بحقها. والإنسان المسؤول مدعو لأن يقدم حساباً حول بعض الأشياء إلى بعض الناس، ومن الممكن أن يقدم هذا الحساب إلى الإنسان ذاته أو إلى الآخرين أو إلى الله . . . وبهذا فإن الإنسان يتلقى المسؤولية من الداخل أو من الخارج وحينما يكون الإنسان مسؤولا أمام ذاته أو أمام الآخرين من حوله أو أمام الله، فإنه يترتب على ذلك وجود ثلاث أنواع من المسؤولية هي :

(١) المسؤولية الدينية
(٢) المسؤولية الاجتماعية
(٣) المسؤولية الأخلاقية المحضة (دراز، ١٩٧٣ : ١٤١).

وقد أكد القرآن هذه المسؤوليات الثلاث بقوله : «يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون» (سورة الأنعام : آية ٢٧) والمسؤولية إلزام ذاتي تتطلب تدخلا إراديا عندما تكون في اتجاه الذات، ولكن مسؤوليتنا تجاه الآخرين مسألة مستقلة عن إرادتنا الفردية، وهي مفروضة علينا أو مقدرة علينا، قال تعالى : «وقضى ربك الا تعبدوا إلا إيّاه وبالوالدين احسانا، إمّا يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا » (سورة الإسراء : آية ٢٣) .

أما المسؤولية الأخلاقية فهي مسؤولية تمارس على الفور، وتتم بطريقة ثابتة، بخلاف المسؤولية الاجتماعية التي لا تقوم بوظيفتها إلا من خلال آجال تتفاوت طولا وقصراً. إذ نلاحظ بأن الشروط التي تستقر فيها مسؤوليتنا الأخلاقية والدينية والاجتماعية ليس لها نفس الامتداد في التشريع الإسلامي (دراز، ١٩٧٣ : ١٤٦). فالمسؤولية الدينية لا تظهر واضحة إلا يوم القيامة، وهي ذات طابع شمولي لا تميز بين العباد . قال تعالى في هذا السياق : «فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون» (سورة النحل : آية ١٩٢). في حين أن المسؤولية الأخلاقية تتطلب الحكم الأعلى وتعمل على تسويغه، وهي تشتمل على جميع الأعمال الظاهرة والخفية وما في النيات قال تعالى : «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله» (سورة البقرة : آية ٣٨٤) ولكن المسؤولية تتطلب شروط، فهي ذات صفة شخصية محضة، قال تعالى : «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» (سورة البقرة : آية ٢٨٦). «ومن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه» (سورة الإسراء : آية ١٥) والإنسان يتحمل عمله ولكنه أيضا قد يتحمل من الناحية الدينية شيئا من مسؤولية الآخرين، قال تعالى : «ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم» (سورة النمل : آية ٢٥) والمسؤولية من حيث المبدأ تبقى قضية فردية، ولكن هذا المبدأ يقبل مبدأ الشفاعة عند الله في إطار المسؤولية الدينية، ولكن هذه الشفاعة لا تكون إلا بإذن الله . وقد يتم ذلك في يوم الدين، أو قد تتم من أجل عمل يرضى عنه الله، أو يتم على أساس فضل للمشفوع له .

ومن شروط المسؤولية أيضا أنها ذات طابع قانوني يتمثل في الإعلام القانوني لنا، سواء من داخل ذواتنا بالاستجابات النظرية أو من الخارج بالتبليغ . قال تعالى ليؤكد هذا الاتجاه « ما كنا

معـذّبـين في الأرض حتى نبعث رسـولا» (سـورة الإسـراء: ايـة ١٥). وان الشرط القانوني للمسؤ ولية يتطلب صياغة القانون، وإبلاغه، وتعليمه للناس أجمعين. وهناك شرط ثالث للمسؤ ولية، وهو العنصر الجـوهـري في العمـل، أي الإرادة، وانعقـاد النيّـة. قال تعـالى «ولكن يؤاخـذكم بما كسبت قلوبكم» فالمسؤ ولية الدينية تضع عناصر ثلاثة للضمير الأخلاقي في الإنسان وهي: المعرفة والعمل والإرادة، في حين أن الفيلسـوف الألمـاني (كـانت) لا يؤكـد إلا على جانب واحد وهو الإرادة. كما تتطلب المسؤ ولية شرطـا رابعـا، هو الحـريـة، والمقصـود بحـرية الإنسان هنا حرية التقرير المرتبط بالضمير، وليس حرية التنفيذ المرتبطة بالظروف الخارجية (دراز، ١٩٧٣ : ١٨٢). والحرية اللازمة للمسؤ ولية هي الحرية التي يجب أن نبحث عنها في غير الطبيعة الواقعة، أو المحتملة، أو التي في طريقها للتكوين (دراز، ١٩٧٣ : ١٩٢)، وهي حرية القدرة على الاختيار بين البدائل المتناقضة، وحرية حسن استعمال الأولى، الذي يتجلى في البصيرة، التي تمكننا من اختيار النموذج الأعلى من الأفعال دائما. وحينما تختفي الحرية بفعل إكـراه خارجي مادي سواء أكـان صادراً من الخـارج كالتهـديد والقهر أم من كياننا العضوي مثل الجوع والعطش، إلا أن الإكراه هذا لا ينفي المسؤ ولية إلى درجة العفو، وبخاصة في إطار أفعال القتل والسرقة والاعتداء على الأعراض وما شابه. وإن الشروط الضرورية الكافية لتحقيق مسؤ ولياتنا أمام الله وأمام انفسنا هي: أن يكون العمل شخصيا وإراديا، أو أن يتم أداؤه بحرية أكثر دون إجبار، وأن نكون على وعي كامـل، وعلى معـرفـة بالشرع أو القانون. . . وقد تفاوتت التشريعات حول المسؤ ولية الاجتماعية من مجتمع لآخر، حيث وجد في بني اسرائيل واليونان وروما وكذلك طبقا لأوامر الله في التوراة، إن الثور القاتل يرجم، ولا يؤكل لحمه، وهذا الإجراء مطبق حتى لو أقر المالك بأنه مذنب وعوقب بالموت (دراز، ١٩٧٣ : ٢٢٣).

وقـال أفـلاطـون في القـوانين «لو أن حيوانا يقتل إنسانا فإنه يقتل، ويرمى خارج الحدود، ولو أن شيئا من الجماد يقتل إنسانا فإنه يرمى كذلك خارج الحدود» (دراز، ١٩٧٣ : ٢٢٣)، أما حيثما يتعلق بالأطفال والمجانين، فإن الضمير الإنساني لم ينظر إليها دائما نظرة ظلم، فالألواح الإثنا عشر، وهي أول شريعة للرومان خففت العقوبات حيث وضعت النفي المؤقت للقتل اللاإرادي، وكان القانون الصيني يعـاقب القـاتـل بالسهـو أو بالصدفة، بالجلد أو بالنفي، ومثل هذا في مجتمعات كثيرة ابتداء من القبائل الاسـتراليـة، وقبـائل شمال افريقيا، واوروبا الحديثة، مارا بالصين والهند البرهمية وفارس وبني اسرائيل واليـونـان والجـرمـانيين والرومان، ومجموعة الشعوب المسيحية (دراز، ١٩٧٣ : ٢٢٥). . . والمسؤ ولية الاجتماعية هامة جدا للمحافظة على النظام العام، وصيانة المجتمع ضد العدوى الأخلاقية، حين لا يعاقب الشر بمثله، ومنعا من تشجيع الفساد اذا ما بقي المذنب دون عقاب.

وملخص القـول إن المسـؤ وليـة ترتبـط ارتبـاطا وظيفيا بالشخص، ولذلك لا يطيقها إلا الإنسان البـالـغ العـاقـل، الواعي بتكاليفها، وبحيث يتمثلها أمام ناظره في لحظة العمل، فإذا تحددت صفات الشخص تعين بعد ذلك أن يكون مسؤ ولا عن الأفعال التي يأتيها بإرادته الحرة، فالإرادة والحرية هما من الناحية العملية مترادفان، وليس لأي قوة في الطبيعة سواء أكانت ظاهرة أم باطنة أن تكون سلطة كافية لكي تحرك أو توقف النشـاط الجـواني لإرادتنـا. وقـد تستطيـع الطبيعـة أن تحرمنـا بعض الظروف المادية اللازمة لتنفيذ قراراتنا، وقد تستطيع أن تخلع عنا بعض الصفات الدمثة الرقيقة التي تجعل قراراتنا الخيّرة

اكثر يسراً ومودة، ولكنها لا تستطيع أن تمسّ فينا القدرة على هذه الحميّة الجريئة التي نقدر على إتيانها رغم كل شيء، مضحين بمسراتنا، وكذلك عندما يوضع المرء لإكراه خارجي او لضرورة حيوية، فإنه يفعل ذلك بحرية، أو هو يوازن بين الإرادة والبواعث المتناقضة، ثم يختار ما يبدو له اكثر تناسبا. وعلى أساس من هذا الاختيار يكون حسابه، أحسن أم أساء. والمسؤولية في القرآن هي مسؤولية ذات مبدأ فردي تتبعه كل مسؤولية موروثة واجتماعية بالمعنى الحقيقي، ويبقى العمل الإرادي للفرد الإنساني المزود بالعقل، الموضوع الدائم والوحيد للمسؤولية، وتبقى نيّة فعل الشر شرطاً ضرورياً للعقاب. ومع أن الشارع الإسلامي تنبّه إلى تخفيف المسؤولية لم يتجاهل المبادىء الأساسية للتجريم الحقيقي (دراز، ١٩٧٣ : ٢٤٢).

المنهج والإجراءات

استخدم الباحث منهج الدراسة المسحية التحليلية ، حيث قام باستطلاع آراء عيّنة الدراسة حول مفهوم المسؤولية بكل أبعادها ، وذلك بتسجيل آراء هذه العينة لاستخلاص مفهوم المسؤولية بأنواعها وخصائصها ودرجاتها وصلتها بالوجود الشخصي للفرد .

عيّنة الدراسة

طبقت هذه الدراسة على عينة بلغت (١٤٠) فرداً من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٨ ـ ٢٥ سنة ، ويتابعون تعليمهم العالي في جامعة اليرموك . وقد تم اختيار هذه العينة بطريقة عشوائية غير منتظمة في إطار جغرافية الحرم الجامعي ، بغضّ النظر عن المستوى التعليمي أو الجنس ، علما أن الطلبة الذين يدرسون في جامعة اليرموك يمثلون جميع مناطق الأردن الجغرافية بطبقاتها الاجتماعية والاقتصادية والدينية .

أدوات الدراسة

صمّم الباحث أداة خاصة اشتملت على خمسة أبعاد أساسية ، لتحديد أسئلة الدراسة الرئيسية ، وقد قام بعرضها على لجنة من المحكمين من الخبراء المعنيين بالدراسات القانونية والدينية والاجتماعية والفلسفية والنفسية ، بهدف تصديقها وجعلها أداة ملائمة لغرض الدراسة ، ثم قام بتعديل الأداة في ضوء التغذية الراجعة التي وردت من المحكمين ، ثم أعيد توزيع هذه الأداة مرة ثانية ، فكانت النتائج ثابتة حيث بلغت ٨٥٪ . وقد اعتبرت هذه الدرجة كافية لتصديق الأداة وثباتها ، مما يجعل الأداة ملائمة للدراسة .

وقد تم جمع المعلومات عن طريق إجراء مقابلات فردية أو جماعية لأفراد العيّنة ، يتم خلالها طرح الأسئلة التي وردت في الأداة ، وكان يعطي أفراد العيّنة في أثناء اللقاء الأرقام المتسلسلة بدلا من

الأسماء ، ثم يطلب منهم واحدا واحدا الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان (الأداة) ، وكانت إجاباتهم توثق عن طريق أسلوب التسجيل العلني لسببين :

الأول : حتى يضمن الباحث تسجيلا كاملا ودقيقا لجميع الآراء التي يقدمها أفراد العينة حول أسئلة الدراسة في أثناء الحوار .

والثاني : حتى تكون عملية تسجيل الآراء موضوعية ما أمكن ، وبصورة مباشرة دون واسطة ذاتية قد تؤثر على محتوى الآراء . وعلى الرغم من أن الباحث كان يفضل أن يتم تسجيل آراء الشباب حول هذا الموضوع بصورة سرّية لاعتبارات تتعلق بالحصول على آراء أصدق ، إلا أن الاعتبارات الأخلاقية جعلته يستثني هذا الأسلوب على الرغم من تفضيله له .

وقد حصل الباحث نتيجة التسجيل على (١٨) ثمانية عشر شريطا نتيجة مقابلات فردية وجماعية ، كانت على النحو التالي :

المقابلة الأولى : كانت لمجموعة من ٨ أفراد منها ٥ ذكور و ٣ إناث .
المقابلة الثانية : كانت لمجموعة من ٩ أفراد منها ٦ ذكور و ٣ إناث .
المقابلة الثالثة : كانت لمجموعة من ٨ أفراد منها ٦ ذكور و ٢ إناث .
المقابلة الرابعة : كانت لمجموعة من ٧ أفراد منها ٦ ذكور و ١ إناث .
المقابلة الخامسة : كانت لمجموعة من ٦ أفراد منها ٤ ذكور و ٢ إناث .
المقابلة السادسة : كانت لمجموعة من ٦ أفراد منها ٦ ذكور و . . . . .
المقابلة السابعة : كانت لمجموعة من ٥ أفراد منها ٤ ذكور و ١ إناث .
المقابلة الثامنة : كانت لمجموعة من ٥ أفراد منها ٣ ذكور و ٢ إناث .
المقابلة التاسعة : كانت لمجموعة من ٤ أفراد منها ٢ ذكور و ٢ إناث .
المقابلة العاشرة : كانت لمجموعة من ٨ أفراد منها ٦ ذكور و ٢ إناث .
المقابلة الحادية عشرة : كانت لمجموعة من ٦ أفراد منها ٣ ذكور و ٣ إناث .
المقابلة الثانية عشرة : كانت لمجموعة من ٨ أفراد منها ٦ ذكور و ٢ إناث .
المقابلة الثالثة عشرة : كانت لمجموعة من ٥ أفراد منها ١ ذكور و ٤ إناث .
المقابلة الرابعة عشرة : كانت لمجموعة من ٦ أفراد منها ٤ ذكور و ٢ وإناث .
المقابلة الخامسة عشرة : كانت لمجموعة من ٧ أفراد منها ٥ ذكور و ٢ إناث .
المقابلة السادسة عشرة : كانت لمجموعة من ٩ أفراد منها ٦ ذكور و ٣ إناث .
المقابلة السابعة عشرة : كانت لمجموعة من ٧ أفراد منها ٤ ذكور و ٣ إناث .
المقابلة الثامنة عشرة : كانت لمجموعة من ٧ أفراد منها ٦ ذكور و ١ إناث .
المقابلات الفردية كانت ١٩ حالة منها ١٣ ذكوراً و ٦ إناث .

حيث كانت عينة الدراسة تتكون من ١٤٠ شابا ، منها ٩٦ ذكوراً و ٤٤ إناثاً .

عرض النتائج

بعد عملية التسجيل لآراء عينة الدراسة ، حول الأسئلة التي وجهت إليهم في أثناء المقابلات ، قام الباحث بالاستماع إلى أشرطة التسجيل ، للتأكد من سلامة توجية الأسئلة ، وإدارة الحوار مع أفراد ومجموعات عينة الدراسة . ثم تلت هذه الخطوة عملية تفريغ لمحتوى أشرطة التسجيل وفقا للخطوات التالية :

الخطوة الأولى : صمم الباحث كشفا يحتوي على الأبعاد الأساسية لأسئلة الدراسة التي جمعت المعلومات في ضوئها .

الخطوة الثانية : الاستماع إلى أشرطة التسجيل وتفريغ الإجابات التي وردت في هذه الأشرطة وفقا لأنواعها .

الخطوة الثالثة : تنظيم الإجابات الواردة في الأشرطة وذلك بتحديد التكرار للمفاهيم المشتركة بين أفراد عينة الدراسة .

الخطوة الرابعة : استخلاص الجداول الإحصائية التي تشير إلى استخلاص الآراء والتصورات والمفاهيم التي يحملها الشباب عن المسؤولية بأبعادها المختلفة .

وفيما يلي الجداول الاحصائية التي تشير إلى عرض النتائج .

١ ـ في بعد معنى المسؤولية وتعريفاتها

الجدول (١) يوضح إجابات عيّنة الدراسة على أسئلة معنى المسؤولية وتعريفاتها

الأسئلـــة	الإجابـــات	التكرار	النسبة المئوية	معدل الإجابة للشخص الواحد	الوسط الحسابي للنسبة ٪
ما تعريف المسؤ ولية من وجهة نظرك ؟ أو (ما معنى المسؤ ولية) ؟	الأمانة في العمل والقيام بالواجب .	١٢٦	٩٠ ٪	٣٫٨٥	٧٧ ٪
	الإخلاص وتحمل المسؤ ولية .	١١٢	٨٠ ٪		
	الالتزام بالقوانين الوضعية .	١١٢	٨٠٪		
	القدرة على اتخاذ القرارات العادلة	٩٨	٧٠٪		
	تطبيق مبدأ العقاب والثـــواب	٩١	٦٥٪		
		٥٣٩			

يشير الجدول (١) إلى أن ٩٠٪ من أفراد عينة الدراسة قد عرّفوا المسؤ ولية بأنها الأمانة في العمل والقيام بالواجب ، وأن ٨٠٪ قد عرفوها بأنها الالتزام بالقوانين الوضعية ، وأن ٨٠٪ قد أشاروا إلى أنها الإخـلاص وتحمـل المسـؤ وليـة ، وأن ٧٠٪ رأوا أنها القدرة على اتخّاذ القرارات ، وأن ٦٥٪ ذكروا بأن المسـؤ وليـة هي تطبيق مبـدأ العقـاب والثـواب . ونستنتـج أن معـدل الإجابات للشخص الواحد كان ٣٫٨٥ ، وأن المعـدل للنسبـة المئـويـة في الجدول (الوسط الحسابي) يساوي ٧٧٪ ، وهذا يشير إلى أن ٧٧٪ من عيّنـة الـدراسـة يدركـون جميـع التعريفات التي وردت في الجدول كإجابات على تعريف عينة الدراسة للمسؤ ولية .

٢ ـ في بعد أنواع المسؤولية

جدول (٢) يوضح إجابات عينة الدراسة على أسئلة أنواع المسؤ ولية .

الأسئلة	الإجابـــات	التكرار	النسبة المئوية	معدل الإجابة للشخص الواحد	الوسط الحسابي للنسبة ٪
ـ ما أنواع المسؤ ولية من وجهة نظرك ؟	ـ مسؤ ولية اقتصادية (من خلال ما يفرضه القانون) .	١٢٦	٪٩٠	٣٣٥	٪٦٧
	ـ مسؤ ولية معنوية (شرف الإنسان) .	١١٢	٪٨٠		
	ـ مسؤ ولية اجتماعية	١١٩	٪٨٥		
	ـ مسؤ ولية قانونية (مدنية) .	٩٨	٪٧٠		
	ـ مسؤ ولية أخلاقية (دينيـــة) .	١٤	٪١٠		

يشـير الجـدول (٢) أن (٨٥٪) من أفـراد العينـة يرون بأن المسـؤ ولية الاجتماعية هي أحد أنواع المسـؤ وليـة التي تظهـر في مؤسسات النظام الاجتماعي وذلك في إطار الأسرة ، والدولة والشركة والمصنع والبنك والمدرسة وغيرها .

وأن (٩٠٪) يقرّون بوجود نوع من المسؤ ولية الاقتصادية ، ولكنهم يحدّدون هذه المسؤ ولية في ما تفرضه القوانين من جزاءات .

وأن (٧٠٪) يؤكدون على نوع المسؤ ولية القانونية . ويفضلون تطبيقها داخل المجتمع .

وأن (٨٠٪) يشير ون إلى وجود في المسؤ ولية المعنوية التي تتعلق بشرف الإنسان .

وأن (١٠٪) يدركـون وجـود نوع من المسؤ ولية الأخلاقية التي تتمثل في الضمير والدين والمواقف

الإنسانية . ونستنتج أن معدل الإجابات للشخص الواحد كان ٣٫٣٥ ، وأن المعدل للنسبة المئوية في الجدول أي الوسط الحسابي يساوي ٦٧٪ وهذا يعني أن ٦٧٪ من عيّنة الدراسة يدركون جميع أنواع المسؤولية التي وردت في الجدول كإجابات لأفراد عينة الدراسة على أنواع المسؤولية .

٣ ـ في بعد خصائص المسؤولية

جدول رقم (٣) يوضح إجابات عيّنة الدراسة على أسئلة خصائص المسؤولية وشروطها .

الأسئلة	الإجابات	التكرار	النسبة المئوية	معدل إجابات الشخص الواحد	المتوسط الحسابي للنسبة ٪
ما خصائص المسؤولية ؟ أو (ما شروط المسؤولية) ؟	ـ إن المسؤولية ضرورية لوجود الإنسان .	١٢٦	٩٠٪	٤	٧٢٫٨٪
	ـ إن المسؤولية تتطلب وجود القوانين والأنظمة .	١١٩	٨٥٪		
	ـ إن المسؤولية تتطلب سلامة العقل .	١١٢	٨٠٪		
	ـ إن المسؤولية تتطلب الوعي .	١١٢	٨٠٪		
	ـ إن المسؤولية تتطلب المعرفة .	٩٨	٧٠٪		
	ـ إن المسؤولية تتطلب الحرية والإرادة .	٢٨	٢٠٪		

نستدل من الجدول (٣) أن ٨٠٪ من أفراد عيّنة الدراسة يحددون خصائص المسؤولية في سلامة العقل والوعي والمعرفة ، وأفاد ٧٠٪ من أفراد العينة بأن المسؤولية تزداد بازدياد المعرفة وإدراك القوانين والأنظمة داخل المجتمع ، وأن الشخص الذي لا يعرف القوانين يجب ألا يكون عقابه كالأشخاص

الـذين يعـرفـون القـوانـين ويخـالفونها ، وأن ٨٥٪ من العيّنة يرون بأن المسؤ ولية تتطلب وجود القوانين والأنظمة والتشريعات والسلطة من أجل أن تحدد الأحكام المناسبة لكل أنواع الأفعال والممارسات داخل المجتمـع . وأن ٢٠٪ فقـط أشـاروا إلى أهميـة وجـود الحـرية والإرادة عند الإنسان لكي تتكامل شروط المسـؤ ولية . . . وأن ٩٠٪ يعتقدون بأن المسؤ ولية يفرضها وجود الإنسان داخل إطاره الاجتماعي ، وأن ٨٥٪ أشاروا إلى أن المسؤ ولية تتطلب سلطة تنفيذية ، وأن ٨٠٪ أفادوا بأن المسؤ ولية تتطلب درجة من الوعي .

٤ ـ في سلطات المسؤولية ودرجاتها

الجدول رقم (٤) يوضح إجابات عيّنة الدراسة على مستويات المسؤ ولية ودرجاتها .

الأسئلة	الإجابـات	التكرار	النسبة المئوية	معدل إجابات الشخص الواحد	المتوسط الحسابي للنسبة ٪
ما مستويات المسؤ ولية أو (ما درجات المسؤ ولية) ؟	ـ للمسؤ ولية درجات تتوقف على عوامل ذاتية (حالة الطفولة ، فقدان الإرادة ، أسباب كيماوية ، ونفسية وبيولوجية). ـ للمسؤ ولية درجات تتوقف على عوامل خارجية (القهر ، الإرهاب ، التسلط الاجتماعي ، ضغط العادات ، التقاليد الاجتماعية) . ـ الدور الاجتماعي يعمل على تفاوت المسؤ ولية ـ تحمل المسؤ ولية يرتبط بأخلاق الإنسان .	١١٢ ١١٢ ١٠٥	٨٠٪ ٨٠٪ ٧٥٪	٢٫٥	٦١٫٢٥٪

نستنتج من الجدول (٤) أن ٨٠٪ من أفراد العينة يدركون بأن للمسؤ ولية درجات ، وأن درجاتها تتوقف على عوامل ذاتية ، وأخرى خارجة ، أما الذاتية فهي حالات الطفولة ، وفقدان الإرادة ، والمؤثر الكيماوي ، والظروف النفسية وشدة الدوافع البيولوجية ، وأما العوامل الخارجية فهي القهر والإرهاب ، والتسلط الاجتماعي ، وحفظ العادات والتقاليد الاجتماعية . وان ٧٥٪ يؤكدون بأن الدور الاجتماعي يمثل دورا كبيرا في تفاوت المسؤ ولية ، وأن ١٠٪ تنبهوا إلى أن درجة المسؤ ولية ترتبط بأخلاق الإنسان .

فالمسؤ ولية عند ٨٠٪ تتطلب عقلا سليما مدركا يقولون «ليس على المجنون حرج» وقد ذكر الله سبحانه في كتابه العزيز ، « إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة» (سورة النساء : آية ١٧) . وقال عليه الصلاة والسلام «رفع القلم عن أمتي في ثلاث : النائم حتى يستقيظ والمجنون حتى يشفى ، والصبي حتى يبلغ» . ونستخلص من الجدول (٤) أن معدل الإجابات للشخص الواحد في عيّنة الدراسة كان ٢ر٥ وأن المتوسط الحسابي للنسبة المئوية يساوي ٢٥ر٦١٪ ، وهذا يدل على أن ٢٥ر٦١٪ من أفراد العيّنة يدركون جميع الإجابات التي وردت في الجدول .

٥ ـ في بعد سلطات المسؤولية

الجدول (٥) يوضح إجابات عيّنة الدراسة على أسئلة سلطات المسؤ ولية .

الأسئلة	الإجابات	التكرار	النسبة المئوية	معدل إجابة الشخص الواحد	المتوسط الحسابي للنسبة ٪
ما هي سلطات المسؤ ولية في المجتمع ؟	ـ السلطات التشريعية ـ السلطات القضائية ـ السلطات التنفيذية ـ السلطات الإلهية (الدينية) . ـ السلطة الأخلاقية	١١٩ ١١٩ ١١٩ ٢٨ ٧	٨٥٪ ٨٥٪ ٨٥٪ ٢٠٪ ٥٪	٣ر٢٥	٥٦٪

يشير الجدول (٥) إلى أن ٨٥٪ من أفراد عيّنة الدراسة يدركون بأن للمسؤ ولية أكثر من سلطة هي : السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وأن ٢٠٪ تنبهوا أن يذكروا السلطة الدينية ، وأن ٥٪ أدركوا بأن هناك سلطة خامسة وهي السلطة الأخلاقية .

مناقشة النتائج

إضـــافـة إلى المعلومـات التي عرضت في الجـداول ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، السـابقـة يمكن أن يتكامل مفهوم المسؤ ولية عند عينة الدراسة بصورة أكثر وضوحا من خلال ما سنعرضه في المناقشة .

حينـما أجمـع معظم أفـراد العينـة في الجـدول (١) على أن تعـريف المسـؤ ولية ، يعني الأمانة في العمل ، والقيام بالواجب ، والالتزام بالقوانين والقدرة على اتخاذ القرار العادل ، فانه يمكننا من هذه المعـاني للمسـؤ وليـة أن نستنتـج بأن الشباب لم يدركوا معنى المسؤ ولية في إطار الفعل والاقرار بما يترتب على الفـرد من مسـؤ وليـات . لأنهم ربطـوا تعـريف المسـؤ وليـة بالأمـانـة والـواجب والالتزام والعدل وحسب . صحيـح أن العمـل يتطلب الأمـانة والاخلاص والقيام بالواجب والعدل والتقيد بالقوانين ، ولكن المسـؤ وليـة تختلف عن الفعـل ذاتـه ، بل تتصل بما يترتب على الفعل من تبعيات . . . . وهذا يعني أن عيّنـة الـدراسة لم تدرك معنى المسؤ ولية في سياق الإقرار ، أي الاعتراف بالفعل ، والاستعداد النفسي للالتزام بما ينتج عن هذا الفعل من جزاءات ، بالإضافة إلى تحمل ما ينتج عن أعمال الآخرين الـذين يعملون في إطـار مسـؤ وليـاتهم الاجتماعية . ويلاحظ من تعريفاتهم للمسؤ ولية ، أن المسؤ ولية عندهم ترتبط بالقوانين والتشريعات ، والدور الاجتماعي الذي يقوم به الفرد داخل النظام الاجتماعي ، وأنها تتصل بالأعمال أو الممارسات التي ارتكبت في الماضي ، ولكنها لا تتضمن الأفعال التي ستحدث في المستقبل بفعل النوايا ، وكأن المسؤ ولية في إطار التعريفات ، إجراء يدخل في الماضي وحسب ، دون أن يتـوجـه نحـو الحـاضـر والمستقبـل . والحقيقـة أن المسؤ ولية فعل يتوجه نحو المستقبل أكثر مما يتوجه نحو المـاضي . فالإحسـاس بالمسؤ ولية المستقبلية يوقظ في الإنسان العزم على أداء الواجب ، أو على الأقل الحـرص أو الميـل للقيـام بالـواجب ، والانتباه من الوقوع في الخطأ . وأن فهم المسؤ ولية على أنها قضية تتصـل بأفعـال المـاضي وحسب ، يؤدي إلى إثقـال الإنسان بالهموم والشعور بالقلق والإحباط . وهذا يجعلنـا نشـير إلى أن إحسـاس الإنسـان بالمسـؤ وليـة عادة يأتي والإنسان يعاني من حالات الإخفاق أو الفشل ، وليس بغريب أن يشعر الشباب بأن المسؤ ولية تتكون على فعل اكتسبه الإنسان في الماضي ، ولكن الخطأ انقطـاع هذا الإحسـاس عن الحـاضـر والمستقبـل ، لأن إحسـاس الإنسان بالمسؤ ولية نحو الحـاضـر والمستقبـل يبعث في نفســه الانضبـاط في السلوك ، كما يبعث الأمن والطمأنينـة في الإطـار الاجتماعي . . . قال تعالى : «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون» (سورة البقرة : آيـة ١٧٩) . ونستخلص من ذلـك كله أن معنى المسـؤ وليـة غير واضح بمعناها الدقيق ، بل يدركون جوانب محددة من المعنى الحقيقي للمســؤ وليــة ، وقــد يرجــع هذا النقص في إدراك المعنى الحقيقي للمسؤ ولية ، إلى أن الشباب لم يتنشأوا على وعي المسؤ ولية داخل إطارهم الثقافي الذي يستمدونه من النظام التربوي بمعناه الشامل داخل البيئة الاجتماعية . . . . وهذا يستدعي من النظام التربوي إلى اتخـاذ الإجـراءات التعليميـة من أجل توعية الأجيال بمعنى المسؤ ولية تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين وتجاه الله ، لخلق حسـاسيـة خاصـة تجاه مسؤ وليات الإنسان على أفعاله وأقواله ونيّاته داخل المجتمع . لأن زيادة وعي الأفراد بالمسؤ ولية يعمل على الاستقرار داخل المجتمع ويقلل من المشكلات التي تهدد نظامه القيمي .

وإذا انتقلنا لمناقشة النتائج التي توصلنا إليها في الجدول (٢) حول أنواع المسؤولية عند عينة الدراسة ، نجد أن ٨٥٪ من أفراد العيّنة يدركون أن المسؤولية ذات نوع واحد يحددونها في المسؤولية الاجتماعية التي تظهر في إطار المؤسسات الاجتماعية للنظام الاجتماعي ، أي أنهم يضعون المسؤولية في إطار الأسرة ، أو إطار المؤسسات الاقتصادية والصناعية والدينية ، وفي إطار المدرسة أو الدولة ، أوما ينوب عنها من مؤسسات وسلطات يناط بها حماية المصالح العامة داخل المجتمع . ولا غرابة في أن يدرك الشباب نوع المسؤولية الاجتماعية ، لأن هذه المسؤولية تؤكد عليها الثقافة الإسلامية التي ما زالت فاعلة في النظام الاجتماعي استنادا إلى الحديث الشريف : «كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته» . وأن ٩٠٪ يدركون المسؤولية الاقتصادية ، وان ٧٠٪ يعترفون بالمسؤولية القانونية ، وان ٨٠٪ يشيرون إلى وجود مسؤولية معنوية ، وان ١٠٪ يدركون نوع المسؤولية الأخلاقية . . . ومن هذه الإحصائيات نستطيع أن نؤكد بأن أفراد عيّنة الدراسة ، يدركون عدداً من أنواع المسؤوليات التي تتمثل في المسؤولية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والمعنوية ، والأخلاقية ، ولكنهم لا يدركون أنواع المسؤوليات هذه بدرجة واحدة ، بل بدرجات متفاوتة ولكنها ليست متباعدة ، باستثناء ادراكهم للمسؤولية الأخلاقية التي لم يؤكدها إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز ١٠٪ ، وأن المقيّم في إطار هذه المسؤولية الأخلاقية هو الله أو الضمير عند الشخص نفسه ، وكأنهم يربطون المسؤولية الأخلاقية بالمسؤولية الدينية التي لم يذكروها صراحة ، وقد يعود ذلك إلى أن المسؤولية الدينية ترتبط بالثواب في يوم الدين . . . . وحين يدرك الشباب المسؤولية الاجتماعية ويضعونها في إطار المؤسسات داخل الكيان الاجتماعي ، فإنهم بذلك يدركون أهمية التكافل الاجتماعي داخل المجتمع ، وإذا كان هناك ارتباط بين النظر والسلوك فإن ذلك يشير إلى التزامهم بالعقد الاجتماعي الذي يعيشون في ظله ، ولكن المسؤولية المدنية لم تكن واضحة عندهم ، حيث أدخلوها في إطار المسؤولية القانونية عندما قالوا ما نصّه : «إن المسؤولية المدنية هي مسؤولية القوانين وهي ترتبط بالأفعال التي ارتكبها الإنسان وهي تزول بمرور الزمن» . وان ٧٠٪ من أفراد العينة يفضلون تطبيق الأحكام الوضعية تجاه مسؤوليتهم ، وقد يعود ذلك إلى أن هذه الأحكام تراعي حالة الإنسان ومتغيرات الظروف البيئية من حوله . وهذا يعني أن الشباب يميلون إلى اختيار القوانين الأيسر والأسهل داخل النظام الاجتماعي ، بالإضافة إلى افتراض آخر وهو أن القوانين الوضعية تتفق مع ظروفهم المادية وحالاتهم السيكولوجية ، ورغبتهم في العيش داخل إطار من الأحكام النسبية ، التي قد تتلاءم مع أفعالهم اللامسؤولة داخل المجتمع . وان المسؤولية المدنية (القانونية) عندهم تزول عن كاهلهم بمرور الزمن ، لأنها في نظرهم مسائل دنيوية وحسب . وهي لا تمتد إلى الجانب الديني الذي لا تزول فيه المسؤوليات إلا بالتوبة النصوح ، وإعادة الحق إلى أهله . وفي سياق إدراك الشباب للمسؤولية المعنوية ، أفاد ٨٠٪ من أفراد العيّنة أنها تتعلق بشرف الإنسان وحسب . وهنا لم يدرك الشباب المعنى الحقيقي من المسؤولية المعنوية ، التي تترتب على سلوك الفرد داخل المجتمع ، وهو السلوك الذي يتراوح بين دلالات الاحترام ودلالات الاحتقار في إطار أقواله وأفعاله وأحكامه التقييمية ، وهو يتفاعل مع الناس . وفي اعتقادي ان إدراك المسؤولية المعنوية بمفهومها الحقيقي مسألة ذات دلالة حضارية وأخلاقية رفيعة داخل المجتمعات الإنسانية ، فكلما كانت المسؤولية المعنوية واضحة تماما عند أفراد المجتمعات ، كلما اتّصفت هذه المجتمعات بالأخلاقية والرقي ، بفضل ما تتميز به من شفافية في الشعور ، وحساسية مرهفة ، ولطف في التعامل والتفاعل وتبادل العلاقات

داخـل الكيـان الاجتـماعي . ويقيني أن المسـؤ ولية المعنوية قضّية جوهرية يجب أن تؤكد عليها الوسائط التر بوية كلها داخل المجتمع ، ولكن ترتيبها يحتاج إلى تحسين المستوى الأخلاقي داخل البيئات العامة والخـاصـة ، والبيئـات التعليمية الرسمية وغير الرسمية ، منذ روضة الأطفال وحتى المرحلة الجامعية . وعلى الـرغم من أن ٩٠٪ أدركـوا وجـود المسـؤ ولية الاقتصادية ، إلا أن مضمون هذه المسؤ ولية لم يكن واضحـا في إطـار المعنى المقصـود من المسـؤ وليـة الاقتصـاديـة ، وهـو تحمل نتائج التأديب أو التعريض الاقتصادي على ما يرتكبه الفرد من أفعال تستحق أن يترتب عليها مسؤ وليات اقتصادية بسبب الأفعال الرعناء ، أو الممارسات اللاأخلاقية ، أو القرارات الخاطئة ، أو الاعتداءات على ملكية الآخرين ، بل فهم أفراد العيّنة بأن المسؤ ولية الاقتصادية هي جزء من المسؤ ولية القانونية وحسب . ويلاحظ بأن عيّنة الدراسة لم تدرك العلاقة المتبادلة بين المسؤ ولية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ أنهم لم يشير وا إلى أن الذين ينتجـون أكثـر يتحملون مسـؤ وليـة أكـبر ، لأنهم يحصلون على دخـل أعلى ، علاوة على مسـؤ وليـة الإنسان تجاه كسب ماله وإنفاقه . ويمكن القول أنه على الرغم من أن أفراد العيّنة ، قد أدركوا مجموعة واسعة من أنواع المسؤ ولية بنسب متفاوته إلا أن الدلالات التي تنطوي عليها أنواع المسؤ وليات هذه غير واضحـة بصـورة دقيقـة ومتكاملة ، وقد يعود ذلك إلى أن التنشئة الاجتماعية في البيئة العامة ، والتر بية المدرسية في مستوياتها المختلفة ، لم تقدم نموذجا معرفيا مرتبطا بهذه الموضوعات ، أوخبرات مربية تعين الشباب على فهم المسؤ ولية . وإدراك أنواع المسؤ ولية مسألة تربوية في غاية الأهمية ، لأن وعيها يساعد في حل الكثـير من المشـاكـل التي تحدث بين النـاس وهم يتفـاعلون ويتـواصلون ويتبـادلون العلاقات والمصـالـح داخـل الحيـاة الاجتماعية ، وقد نستدل مما تقدم افتراضا بأن النظام التر بوي الشامل داخل المجتمع الأردني ، لا يساعد الشباب على إدراك أنواع المسؤ ولية بأبعادها الاجتماعية والقانونية والمدنية والأخـلاقيـة والمعنـويـة والاقتصادية بصورة صحيحة مقننة وظيفيا ، وهي مسألة جديرة بالاهتمام ينبغي على النظـام الـتر بـوي في البيئـة الأردنيـة أن يأخـذهـا بجـديّة ، لما تنطوي عليه من دلالات حضارية وأهداف تربوية تتمثل في الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والقيمية داخل المجتمع .

وعنـد منـاقشـة آراء العينّة حول مفهوم خصائص المسؤ ولية، جدول (٣) نجد أن ٨٠٪ من أفراد العيّنة يدركون أن المسؤ ولية بحاجة إلى شروط هي : سلامة العقل، وجود قوانين وتشريعات، والمعرفة والـوعي، وجـود سلطـة لتنفيـذ الأحكـام . أفاد ٩٠٪ من أفراد العينة أن المسؤ ولية ترتبط ارتباطا وجوديا بالإنسـان، تتصـل بوجـوده داخـل الإطـار الاجتـماعي . وان ٢٠٪ من العيّنـة أدركوا أهمية وجود الحرّية والإرادة حتى تترتب المسـؤ وليـة . وهـذا يعني أن معظم أفـراد العيّنة (٨٦ر٧٢٪) يدركون أن المسؤ ولية بحاجة إلى خصائص حتى تترتب على الفرد ، فعندما يتحمل الفرد مسؤ ولية فعله على أكمل وجه ، ينبغي أن تتوفر شروط ذاتية داخلية ، وأخرى موضوعية خارجية ، وأهم هذه الشروط : سلامة القوى المـدركـة ، والمعـرفة ، ودرجة الوعي ، حتى ننفي عن الفاعل الجهالة . بالإضافة إلى وجود تشريعات وقوانين تحدد الاحكام التي تتفق مع طبيعة الفعل الذي يرتكبه الفرد، كما لا يمكن تنفيذ المسؤ ولية هذه إلا بسلطـة قضـائيـة وأخـرى تنفيـذية لتطبيق الأحكام على أفعال الناس داخل المجتمع . ولكن غالبية أفـراد العيّنـة اي حوالي ٨٠٪ لم يدركـوا أهميـة الحرّية والإرادة في ارتكاب الفعل وتحمل المسؤ ولية بدرجة

كافية . حيث أفاد ٢٠٪ من أفراد العيّنة إلى أن الحرية والإرادة شرطان أساسيان للمسؤ ولية ، وهذا يشير إلى ضعف إدراكهم لدور الحـريـة والإرادة في اختيـار الفعـل من وسـط البـدائـل المتاحة ، وكأن الحرية والبـدائـل مسألتـان ليستـا رئيسيتين في تحقيق المسـؤ ولية . وفي هذا السياق من المفاهيم نحوخصائص المسـؤ وليـة ، فإن الشبـاب يؤكـدون على روح القـوانـين الـدينيـة والأخلاقية وروح القوانين الوضعية للمسـؤ وليـة ، فالمفـاهيم الـدينية للمسؤ ولية تتطلب النضج ، أي بلوغ الرشد ، وسلامة العقل ، وعدم الجهـالـة ، في حين تؤكـد القـوانـين الـوضعية على الشروط الفيزيقية والحالة النفسية والعقلية ، وحرية الإرادة في تقـويم المسـؤ وليـة . فالمسؤ ولية القانونية لا تتفاوت بين الأفراد بسبب تباين المعرفة فيما بينهم ، لأن القـوانـين لا تستنـد إلى مبـادىء أخـلاقيـة عند صياغتها بقدر ما تستند إلى قواعد موضوعة ، وبهذا المفهـوم الـذي استخلصنـاه من إجابة العيّنة ، نؤكد أن الشباب الجامعي يدركون بأن المسؤ ولية تتطلب مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالإنسان والبيئة المحيطة به ، وبهذا يمكن القول بأنهم واعون للشروط الذاتية والموضوعية والدينية التي تتطلبها المسؤ ولية التي نسندها إلى الإنسان على فعله . وقد يعود ذلك إلى البيئـة الثقـافيـة ، ومـا يسـود فيهـا من إطـار مرجعي ثقافي ، ينطوي على العديد من المفاهيم المربية للشبـاب نحـو أفعـالهم وأقـوالهم وممـارسـاتهم . فالمـمارسات الاجتماعية داخل البيئة تؤكد يوميا على أن الصغـار (غـير البـالغـين) لا ينـالهم القـانـون ، وأن المجانين لا يؤاخذهم الناس على أفعالهم ، كما أن ارتكاب الفعل عن جهالة ، أوعن غير قصد عادة ما يقتر ن بالصفح ، ولكن القضاء الوضعي يؤكد دائما أن القانون لا يحمي المغفلين . . . وفي ضوء الإطار الثقافي الذي يسود في البيئة ، فإن الشباب يكتسبون ثقافة خاصة تعينهم على إدراكهم لخصائص المسؤ ولية وشروطها . ولكن ترك مثل هذه المسائل الثقافية الخطـيرة عرضـة إلى عوامـل تشتغل في إطار مفهوم المناهج الخفية داخل البيئة ، أمر في غاية الخطورة ، لأنهـا تربيـة تعتمـد على الصدفة ، كما أنها لا تتوافر إلى الأفراد بنفس الدرجة ، وهذا يجعلنا نؤكد على ضرورة تبني مثل هذه الموضوعات في المناهج الدراسية داخل التعليم المدرسي ، حتى نضمن درجة من الثقافة الموحدة للأجيال الصاعدة .

أما عند مناقشة آراء العيّنة حول مفهوم سلطات المسؤ ولية ودرجاتها ـ الجدولين (٤) ، (٥) نجد أن ٨٥٪ من أفـراد العيّنـة أكـدوا بأن هنـاك سلطـات متفـاوتـة للمسؤ ولية هي : السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وان ٢٠٪ تنبهوا إلى السلطة الدينية ، وأن ٥٪ أضافوا سلطة خامسة هي السلطة الأخلاقية ، وأشار ٨٠٪ بأن للمسؤ ولية درجات ، يقولون ما نصه «إن المسؤ ولية لا تتحقق بدرجـة متسـاويـة أوواحـدة ، ويتوقف ذلك على الشروط التي تحققت في إطارها المسؤ ولية» . ويـرجعـون هذا التفـاوت في درجـات المسـؤ وليـة إلى عوامل عديدة منها ما يتعلق بالإنسان ذاته : كأن يكون الشخص في مرحلة الطفولة (غير راشد) ، أو أن يكون مصابا بلوثة عقلية ، أو يكون واقعا تحت تأثير مواد كيـماويـة ، أو تأثير عوامـل بيـولوجية خاصة ، أوعوامل أخرى تتعلق بالبيئة التي يعيش فيها الإنسـان ، مثـل العـوامـل الضـاغطـة ، كالإرهـاب والتسلط الاجتماعي ، وضغط العادات والتقاليد الاجتـماعيـة ، بالإضـافـة إلى حالات الخـوف المعنـوي والمادي ، وفي هذا الصدد أفاد ٧٥٪ من أفراد العيّنـة ، أن الـدور الاجتـماعي يعمـل على التفـاوت في درجـات المسـؤ وليـة ، حيث ذكروا بأن درجة المسـؤ وليـة تكـون طرديا مع الدور الاجتماعي الذي يمثله الفرد ، يقولون ما نصه «إن الدور الاجتماعي يعمـل على تفـاوت درجـات المسـؤ وليـة ، فكلما كان الـدور الاجتـماعي للفـرد كبـيراً كانت مسؤ وليته

كبيرة» . وأشار ١٠٪ من العينة إلى أن المسؤ ولية ترتبط بأخلاق الإنسان، إذ يعتقد هؤلاء بأن الإنسان الأخلاقي لا يهرب من مسؤلياته لأن الهروب من المسؤ ولية إهانة لشرف الإنسان وإساءة لأخلاقياته . كما تطابقت آراء جميع أفراد العينة ، على أنه لا يجوز تحميل الفرد تبعية أية مسؤ ولية لم يقم بها ، ولا يجوز أن يسند الإنسان لنفسه أو لغيره مسؤ ولية على فعل لم يقم به . لأن ذلك أمر يخالف الشريعة الإسلامية كما يخالف القوانين الوضعية ، قال تعالى «ولا تزر وازرة وزر اخرى» (سورة الاسراء : آية ١٥) . وقوله تعالى «ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا واثما مبينا» (سورة النساء : آية ١١٢) .

وهـذا يعني أن غالبيـة أفـراد العيّنـة ، ينظـرون إلى درجـات المسـؤ وليـة من خلال المسـؤ وليـة القـانـونيـة ، وليس في إطـار المسـؤ وليـة الأخلاقية ، لأن المسؤ ولية القانونية تستوعب موقف التباين في درجـات المسـؤ وليـة ، في حين أن المسـؤ ولية الأخلاقية تنفي موقف التباين في درجات المسؤ ولية ، ولا تجعل من الظروف الصعبة عاملا أو مبر راً ، يمنع الشباب من تحمل مسؤ وليتهم كاملة لأي سبب من الأسبـاب الخـارجيـة ، سواء أكـان خوفـا أم ضغطا أم إرهابا أم غير ذلك من الظروف الضاغطة ، لأن قبـول مبـدأ تدريـج المسـؤ ولية يعني أن يتخلى الشباب عن النهوض بمسؤ وليتهم الأخلاقية في مواجهة القضـايـا ، أو المـواقف التي تهدد قيمـة عليـا في حيـاتهم الاجتـماعية ، مثل تهديد النفس ، أو الدين أو المـال ، أو الـوطن ، أو الأمن الاجتـماعي ، أو غير ذلـك من القضـايـا التي تهدد المنظومة القيمية داخل المجتمـع . فالمسـؤ وليـة الأخلاقية تستدعي التصدّي للمخاطر التي تجلب الشر والظلم في سبيل تحقيق الخـير والعـدل . وان الظـروف الصعبـة القـائمـة يجب ألا تحدّ من إرادة الفـرد ، حتى لا يتخلى عن مسؤ وليته في الحياة ، ولكن مثل هذه الشروط الأخلاقية المطلوبة للنهوض بالمسؤ ولية لا نستدل عليها في سلوك الشباب الجامعي ، من خلال عيّنة الدراسة ، لذا ينبغي إعادة النظر في تنشئة الشباب وإعدادهم بحيث يربّـوا على روح التضحيـة ، والولاء للوطن والدين ، والعدل ، والحق ، والجرأة ، والاستشهاد في سبيـل الحق، أو حمايـة النظـام الاجتـماعي من كل ما يهدّد منظومته القيمية . فحينما يتحمل الشباب مسـؤ وليتهم الأخـلاقيـة تسـود في مجتمعهم القيم العليا ، وعندما يهرب الشباب عن تحمل مسؤ وليتهم الأخـلاقيـة تسـود في مجتمعهم القيم الـدنيـا ، وتنتشر الممارسات الشريرة داخل المجتمع ، لهذا يجب أن تتـوجـه الـتر بيـة إلى الاهتمام بموضوع الأخلاقيات في المناهج الدراسية ، وعلى رأس هذه الموضوعات الأخـلاقيـة ، الـتر بيـة الأخلاقية لإحياء المسؤ ولية في نفوس الناشئة ووجدانهم ، لأن المسؤ ولية تشكل قيمة من القيم الأساسية التي لا يستغني وجود الإنسان عنها ، لصيانة مجتمعه من المفاسد على اختلاف أنواعها ، بالإضافة إلى المحافظة على إنسانيته وتدعيم نظامه القيمي ، وإبراز القيم الأخلاقية في حياة الأمة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع .

المسؤولية والنظام التربوي

إن العـلاقـة بين المسـؤ وليـة والنظـام الـتر بـوي ، علاقـة عضوية ، يستدعي أحدهما الآخر ، فالمسـؤ وليـة قضيـة تر بـوية ، يكتسبها الفرد من بيئته الاجتماعية بفضل التعلم ، والنظام التر بوي فعل يتطلب المسؤ ولية القانونية والأخلاقية لكي يبقى العمل التر بوي سلوكا محفوفا بالعناية والاهتمام واليقظة

والحرص والتفاضل وحسن الاختيار . وحتى تأتي الأفعال والأقوال التربوية متّسقة مع الأحوال الباطنية ينبغي أن تكون صادرة عن مسؤولية ، وتتجلى المسؤولية في أن يكون النظام التربوي بيئة تربوية تؤكد على مفهوم المسؤولية بأنواعها وخصائصها ودرجاتها لكي تمد الشباب في مراحل نمائهم بنمط معرفي فعال يتصل بشرح المسؤولية وتقديمها وتفسيرها ، والعمل على تمثلها في منهج نزولي تحليلي من إطار المبادىء إلى إطار القواعد ، ثم إلى إطار السلوك . أو من منهج صاعد تركيبي يبدأ من السلوك العملي إلى تكوين القواعد الأخلاقية ، ثم رد هذه القواعد إلى مبادئها الأساسية . . . وان اختيار أسلوب العمل التحليلي والتركيبي يتوقف على خواص النمو ، وطبيعة المواقف التعليمية في الوسط التربوي الذي نحن بصدده ، فتحقيق المسؤولية في إطار النظام التربوي ، يتطلب تدريبا يقوم على الاختيار الخلقي ، والاستجابة للآخرين في إطار من الحرّية في الداخل والخارج ، وأن يتم التدريب في ضوء الخواص لمراحل نمو المتعلمين ، وأن نحسن اتخاذ القرارات في حالة من التصور الواقعي .

ولإدراك المسؤولية لا بد أن يركز العمل التربوي على عناصر المسؤولية التي تتصل بالفهم ، والاهتمام ، والمشاركة . ففي عنصر الفهم يجب أن يفهم الفرد ذاته ، ودوره وجماعته وفهم الماضي والحاضر ، وإدراك الواقع الاجتماعي وتشكيل الحساسية الاجتماعية والحرص على المصلحة العامة ، وفي عنصر الاهتمام ينبغي تنبيه الحرص والتفكير والتأمل المهتم والعطف والمحبة والولاء وحضور الضمير .

أما في عنصر المشاركة فينبغي التركيز على توجيه حركة الباطن للخارج ، وتقبل الفرد لدوره ، ومشاركته في التنفيذ وعمليات الحكم والتقويم ، وإثارة الاهتمام والحرص وإعطاء الولاء والانتماء ، ولكن ذلك يتطلب خواصا اجتماعية أخرى مثل : الوعي والرحمة والألفة ، فبالوعي تتميز الذاتية ، وتتفتح وتتوجه للانتاج الإيجابي والتفاعل مع الحياة ووعي العلاقات والتفاعلات وإحداث اليقظة والإدراك ، وبالألفة يقبل الفرد على الآخرين ، ويتشكل عنده العطف والميل والتوافق والتضامن والاستمالة والحب . وبالرحمة يتفتح على الحياة ويعطف ، ويتوازن في شخصيته ويقبل على الخير والإحسان .

ويدمج العمل التربوي بين عناصر الفهم والاهتمام والمشاركة والخواص الاجتماعية التي تتمثل في الوعي والرحمة والألفة حتى تتكون عند الفرد أركان الهداية والرعاية والإتقان . . . فالفهم عندما يلتقي مع الوعي تتشكل الهداية ، والاهتمام عندما يلتقي مع الرحمة تتشكل الرعاية ، والمشاركة عندما تلتقي مع الألفة يتشكل الإتقان .

وبهذه المنهجية تدرب المدرسة الشباب على فهم المسؤولية وإدراك أهميتها للحياة الاجتماعية ، وهذا يستدعي إدخال المسؤولية كمدخل من مداخل النظام التربوي في مناهجه وبرامجه ونشاطاته التعليمية داخل المدرسة ، على طول المستويات المختلفة لمراحل السلم التعليمي ، من رياض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية ، وهنا يمكن أن نقترح الإجراءات التالية :

١ ـ تضمين المناهج التربوية والنشاطات التعليمية من مرحلة الطفولة المبكرة ، والتربية الابتدائية ، بمفاهيم وأفكار وقيم واتجاهات ونشاطات ومواقف وخبرات مربية ، ذات صلة بأدب المسؤولية وما تتطلبه من سلوك يظهر في شخصية الفرد .

٢ ـ إدخال نموذج متقدم من أدب المسؤولية الذي يتمثل في مجموعة من القواعد التي تتركب من السلوكات التي توّجه الشخصية نحو قواعد الهداية ، والرعاية ، والاتقان في إطار الحياة الاجتماعية .

٣ ـ إدخال منهاج متكامل في المرحلة الثانوية يشتمل على أدب المسؤولية لغرض تشكيل مبادىء الفهم والاهتمام والمشاركة من خلال خبرات مربية ، تتصل بالتوكيد على فهم الذات ، وقبول الدور الاجتماعي ، وإدراك الواقع ، وتشكيل الحرص والحساسية على المصلحة العامة ، وتكوين العطف والمحبة والتفكير وحضور الضمير ، والمشاركة في التنفيذ والنقد ، وتكوين الحرص والولاء .

٤ ـ ادخال أدب يتعلق بمفهوم المسؤولية على مستوى خصائص الطلبة في المرحلة الجامعية ، كمساقات دراسية يدرسها كامل الطلبة في الجامعة .

٥ ـ تصميم برامج وندوات تلفزيونية وإذاعية وإعلامية أخرى بهدف إشاعة مفهوم المسؤولية وتوعية المواطنين بها بصورة عامة ، وذلك لتشكيل بيئة تعليمية تشتغل في إطار المناهج الخفية لتدعيم البرامج التعليمية التي تقدم للأجيال داخل العمل التربوي في المدارس .

توصيـــات

قد يعاني المجتمع من مشكلات عديدة نتيجة عدم تحمل الإنسان لمسئولياته تجاه أفعاله داخل المجتمع . . . وربما يعود ذلك إلى قصور المؤسسات التربوية في ممارسة دورها وضعف تأثيرها في تربية الأفراد على المسؤولية . . . ونظرا لأهمية الدور الذي تحتله المسؤولية في النظام الاجتماعي للخلاص من بعض مواطن الضعف في إطار المساءلة الاجتماعية ، فإن الباحث في ضوء النتائج التي توصل إليها يقدم التوصيات التالية :

١ — إثراء الإطار البيئي (الثقافي والاجتماعي والتعليمي) الذي يتفاعل فيه الناشئة والشباب بالوسائل المعرفية ، والتعليمية ، والتثقيفية وغير ذلك ، مما يشجع على إقامة العلاقات الاجتماعية والتواصل الاجتماعي ، لإكساب الشباب الخبرات المربية ، التي تثير فيهم الحس بالمسؤولية ، والانضباط في السلوك .

٢ — إدخال أدب المسؤولية في المناهج الدراسية على طول المراحل التعليمية من روضة الأطفال وحتى المرحلة الجامعية ، إمّا بإفراد موضوعات خاصة بالمسؤولية ، وإمّا بإدخال أدبها ضمن مناهج محورية أخرى تصمم خصيصا لهذه الغاية .

٣ — يرى الباحث أن مجال دراسات موضوع المسؤولية عند الشباب في الأردن ما زال مبكرا ، حبّذا لو أجريت دراسات أخرى في إطار المسؤولية عند هذه الفئة من المواطنين لما لها من أهمية في استقرار حياة المواطنين وإشاعة الأمن داخل النظام الاجتماعي .

ملحق (١)
أسئلة الدراسة

استعمل الباحث طريقة الحوار المباشر مع أفراد عيّنة الدراسة ، حيث كان يطرح عليهم في أثناء لقاءات خاصة فردية وجماعية نظمت لهذا الغرض ، مجموعة الأسئلة التي صممت لغاية الكشف عن مفهوم المسؤولية عند الشباب الجامعي في جامعة اليرموك . . . وكان الباحث يوثق الإجابات التي كانت تقدم من أفراد العيّنة على أسئلة الدراسة بواسطة آلات التسجيل المحمولة . . وقد راعى الباحث أن تكون الأسئلة قليلة العدد ، ولكنها تغطي جميع الأبعاد التي تكشف عن مفهوم المسؤولية عند هؤلاء الشباب ، وقد اشتملت ورقة الحوار على الأسئلة التالية :

١ — في بعد تعريف المسؤولية

١ : ١ ما تعريف المسؤولية من وجهة نظرك ؟
١ : ٢ ما معنى المسؤولية عندك ؟
١ : ٣ ما العناصر التي يشتمل عليها مصطلح المسؤولية ؟

٢ — في بعد أنواع المسؤولية

٢ : ١ إذا كان للمسؤولية أنواع ، فما أنواع المسؤولية من وجهة نظرك ؟
٢ : ٢ ما معنى المسؤولية القانونية ؟
٢ : ٣ ما معنى المسؤولية الأخلاقية ؟
٢ : ٤ ما معنى المسؤولية الاجتماعية ؟
٢ : ٥ ما معنى المسؤولية المدنية ؟

٣ ـ في بعد خصائص المسؤولية

٣ : ١ إذا كان للمسؤولية خصائص أوشروط تتحقق بوجودها ، فما هي هذه الخصائص أو الشروط من وجهة نظرك ؟
٣ : ٢ هل تستدعي المسؤولية وجود الحرية عند الإنسان ؟
٣ : ٣ هل تستدعي المسؤولية سلامة القوى المدركة ؟

٣ : ٤ هل تستدعي المسؤ ولية المعرفة والوعي ؟
٣ : ٥ هل تستدعي المسؤ ولية وجود قوانين ؟
٣ : ٦ هل تستدعي المسؤ ولية وجود سلطة لتنفيذ القوانين ؟

٤ — في بعد درجات المسؤولية أو مستوياتها
- في حالة عدم توفر خصائص المسؤ ولية وشروطها
٤ : ١ هل المسؤ ولية تتفاوت مع درجاتها ؟
٤ : ٢ ما الشروط التي تقلل من المسؤ ولية ؟
٤ : ٣ كيف تفسر بأن هذه الشروط تؤدي إلى تفاوت درجات المسؤ ولية عند الفرد ؟

٥ - في بعد صلة المسؤولية بالوجود الشخصي
٥ : ١ هل تعتقد بأن المسؤ ولية ضرورة لوجود الشخص ؟
٥ : ٢ هل تعتقد بأن المسؤ ولية ضرورية لتحقيق وجود الشخص أو إمكاناتك الشخصية ؟
٥ : ٣ ماذا تقول في مفهوم إن المسؤ وليـة ذات ارتباط عضوي بالإنسان بغضّ النظر عن الظروف والإمكانات ؟
٥ : ٤ ماذا تقول في مفهوم إن المسؤ ولية وليدة الظروف الاجتماعية ؟
٥ : ٥ ماذا تقول في مفهوم الظروف الخارجية تخفف عبء المسؤ ولية عن الانسان ؟

المراجع العربية

القرآن الكريم

إبراهيم، زكريا
- **مشكلة الحرية**، ط ٣ ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧٢ .
- **مشكلة الإنسان** ، ط ٢ ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٧ .
- **مشكلة الفلسفة** ، ط ٣ ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧١ .
- **المشكلة الخلقية** ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٩ .
- **مشكلة الحياة** ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧١ .
- **مبادىء الفلسفة ، الأخلاق** ، ط ٢ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢ .
- **الأخلاق والمجتمع** ، القاهرة : المكتبة الثقافية ، ١٩٦٦ .

بدوي، عبد الرحمن — **الأخلاق النظرية** ، ط ٢ ، الكويت : وكالة المطبوعات، ١٩٧٥ .

دراز، محمد عبد الله — **دستور الأخلاق في القرآن** ، تعريب د . عبد الصبور شاهين ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٣ .

روسو، جان جاك — **العقد الاجتماعي** ، ترجمة ذوقان قرقوط ، بيروت : دار العلم ، ١٩٧٣ .

سويف، مصطفى — **الأسس النفسية للتعامل الاجتماعي** ، ط ٣ ، القاهرة : دائرة المعارف ، ١٩٥٥ .

السيد، فؤاد البهى — **علم النفس الاجتماعي** ، ط٢ ، القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٨١ .

لنتون ، رالف — **دراسة الإنسان** ، ترجمة عبد الملك الناشف ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٦٤ .

مخيمر ، صلاح — **المدخل إلى علم النفس الاجتماعي** ، ط ٣ ، القاهرة : المطبعة الإنجلو المصرية ، ١٩٦٨ .